

الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تخفيض مخاطر التمويل المصرفي -
دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية 2023م

إعداد الباحثان:

د. أبو ذر مسند محمد أبوزيد أ. المحاسبة المساعد - كلية العلوم الإدارية جامعة
إفريقيا العالمية

د. إبراهيم حمدان حامد أ. الاقتصاد المساعد - كلية الدراسات الإسلامية - جامعة
غرب كردفان

المستخلص:

تمثلت مشكلة الدراسة في دراسة دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية (الدور الحوكمي، والدور الاستشاري ودور إدارة المخاطر) في تقليل مخاطر التمويل في المصارف السودانية، حيث استخدمت اداة الاستبيان لجمع معلومات الدراسة للعينة المستهدفة لمجموعة من العاملون بكل من بنك (فيصل الاسلامي السوداني، بنك ام درمان الوطني، بنك الخرطوم وبنك النيل). تكمن أهمية الدراسة في كونها تمثل إضافة حقيقية من خلال معرفة الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تخفيض مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية، تساعد في توضيح أهمية تطبيق الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية والاستفادة منها في تحسين المعلومات المالية. هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الإطار المفاهيمي للاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية، دراسة العلاقة بين الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية (الدور الحوكمي، والدور الاستشاري ودور إدارة المخاطر) وتخفيض مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الدور

الحوكمي للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين إدارة المخاطر للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية. أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بإدارة المخاطر في القطاع المصرفي السوداني وتفعيل دورها من خلال التدريب والتطوير المستمر لأعضائها، دراسة أسباب المخاطر المصرفية وتصنيفها والعمل على تحديد العوامل التي تسببها بصورة دقيقة، ضرورة اكتشاف القصور في تطبيق إجراءات منح التمويل المصرفي في المصارف السودانية بصورة مبكرة.

المبحث الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة:

المقدمة:

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثيراً واستجابة للمتغيرات سواء الدولية أو الإقليمية أو المحلية، وتعتبر المصارف التجارية من أكثر القطاعات الاقتصادية تعرضاً للمخاطر، وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى تغير طبيعتها، خاصة مع التطورات الشاملة في المجال المصرفي، مما استدعي ضرورة وجود متابعة وتفهم كاملين من جانب الجهات الرقابية لهذه التطورات وحصر المخاطر وتصنيفها والوقوف على مسبباتها والعمل على معالجتها.

كما أن انتشار ظاهرة تعثر البنوك التجارية وتزايد حالات الانهيارات المالية في الشركات الكبيرة في كافة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وثبت تورط مدققو الحسابات فيما نسب إليهم من مخالفات.

أن هذه النقاط السابقة تستدعي تفعيل دور المراجعة الداخلية، هذا الأمر ساهم في ظهور الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية مثل (الدور الحوكمي، والدور الاستشاري ودور إدارة المخاطر) وذلك لأهمية هذه الاتجاهات في تفعيل دور المراجعة الداخلية لتشخيص، تصنيف وقياس المخاطر المصرفية بصورة عامة ومخاطر الائتمان المصرفي بصورة.

لذلك هدفت الدراسة إلى دراسة دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في تخفيض مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية، كما يتوقع أن تخرج بنتائج تساهم بصورة كبيرة في معرفة أساليب وطرق قياس مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السوداني.
مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في ضعف دور المراجعة الداخلية التقليدي في الكشف عن أسباب مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية بصورة دقيقة، مما استدعى ذلك دراسة العلاقة بين الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ومخاطر التمويل المصرفي، يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:
السؤال الرئيس: هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية؟ وتتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي كاتجاه من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية؟
 2. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الاستشاري كاتجاه من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية؟
 3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر كاتجاه من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية؟
- أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في كونها:
1. تمثل هذه الدراسة إضافة حقيقية من خلال معرفة الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تخفيض مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية.
 2. المساهمة في معرفة العلاقة بين الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية.
 3. تسهم هذه الدراسة في سدة الفجوة في الدراسات العلمية التي تناولت الربط بين الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية.
 4. تساعد هذه الدراسة في توضيح أهمية تطبيق الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية والاستفادة منها في تحسين المعلومات المالية.

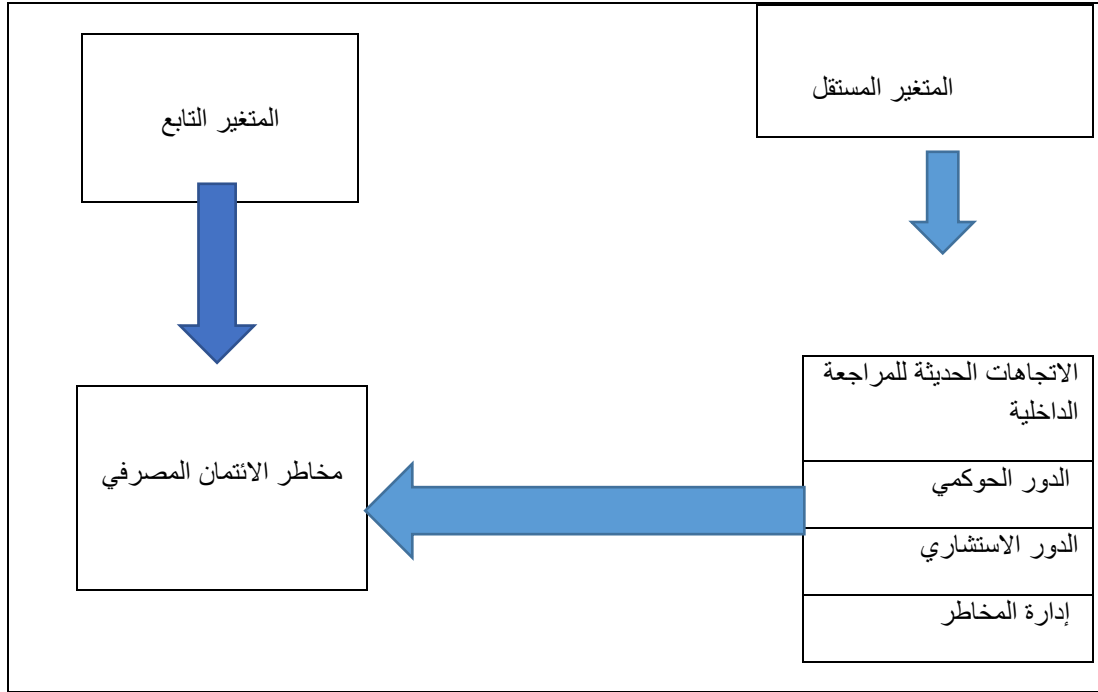
5. من المتوقع أن تسهم الدراسة في تقديم توصيات ومقترحات تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخفيض مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. توضيح الإطار المفاهيمي للاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية.
2. دراسة العلاقة بين الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية.
3. معرفة اتجاه العلاقة بين الدور الحوكمي وتخفيض مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية.
4. توضيح اتجاه العلاقة بين الدور الاستشاري وتخفيض مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية.

فرضيات الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة تمت صياغة الفرضيات الآتية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي كاتجاه من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الاستشاري كاتجاه من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر كاتجاه من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر التمويل المصرفي في المصارف السودانية.

شكل رقم (1): نموذج الدراسة



منهجية الدراسة:

المنهج الوصفي لاستقراء الأدبيات السابقة لتحديد الفجوة واستنباط العلاقات المختلفة بين المتغيرات، والمنهج التحليلي لجمع وتحليل البيانات لدعم هذه العلاقات للخروج بالنتائج المختلفة.

مصادر جمع البيانات:

المصادر الأولية: الاستبانة، الملاحظة، المقابلات الشخصية.
المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب والمجلات والرسائل العلمية والمؤتمرات والندوات العلمية والإنترنت.

حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على عينة في المصارف السودانية بولاية الخرطوم، والتي تشمل كل من بنك (الخرطوم، النيل، ام درمان الوطني وبنك فيصل الإسلامي).
2. الحدود الزمانية: 2023.
3. الحدود الموضوعية: تناول الدراسة الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تخفيض المخاطر المصرفية من خلال اتجاهات المراجعة الداخلية الحديثة (الدور الحوكمي، الدور الاستشاري، دور إدارة المخاطر).
4. الحدود البشرية: استهدفت الدراسة (المدرء والمحاسبين والمراجعين الداخليين وآخرين بالمصارف السودانية مكان إجراء الدراسة).

ثانياً: الدراسات السابقة:

يستعرض الباحثان مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة وذلك على نحو التالي:

1. دراسة (عبد المجيد، 2025م)⁽¹⁾

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الخدمات التوكيدية والاستشارية للمراجعة الداخلية في دعم استراتيجية التحول الرقمي بالمصارف السودانية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة مكونة من (111) من المراجعين الداخليين والمحاسبين والمديرين الماليين في المصارف السودانية. توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية

(1) عبد المجيد محمد أحمد بخيت، "دور الخدمات التوكيدية والاستشارية للمراجعة الداخلية في دعم استراتيجية التحول الرقمي بالمصارف: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية"، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، السعودية، 2025م، ص 554

للخدمات التوكيدية والاستشارية مجتمعة في استراتيجية التحول الرقمي، حيث بلغ معامل التحديد (0.979) (R^2) مما يدل على مساهمة كبيرة للخدمات محل الدراسة في تفسير التغير في استراتيجية التحول الرقمي. كما أظهرت النتائج أن الخدمات التوكيدية تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي، إذ بلغ معامل الانحدار (0.337)، في حين أن الخدمات الاستشارية كان لها الأثر الأكبر بمعامل انحدار بلغ (0.658)، وكلاهما عند مستوى دلالة (0.000). أوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور المراجعة الداخلية التوكيدية والاستشارية في دعم التحول الرقمي من خلال تطوير آليات العمل وتوسيع المشاركة في التخطيط الاستراتيجي، بما يسهم في تحسين كفاءة الأداء وتبني التقنيات الحديثة في العمل المصرفي.

2. دراسة (عماد الدين، 2023م)⁽²⁾

تناولت الدراسة دور جودة المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المالية. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور عنصر الكفاءة على جودة المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المالية (مخاطر السيولة)، وبيان أثر عنصر الموضوعية على جودة المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المالية (مخاطر التشغيل)، وبيان عنصر أداء المهام والاستمرارية على جودة المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المالية (مخاطر السوق). توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عنصر الكفاءة وجودة المراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية (مخاطر السيولة)، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عنصر الموضوعية وجودة المراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية (مخاطر التشغيل)، هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عنصر أداء المهام

(2) عماد الدين الصافي محمد الصافي، "دور جودة المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المالية، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، المجلد (4) العدد (3)، 2023م، ص 219

والاستمرارية وجودة المراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية (مخاطر السوق).
أوصت الدراسة الاهتمام بتدريب منسوبي المراجعة الداخلية على تقليل المخاطر
المالية، وتوفير معلومات حول المخاطر لدى المصارف لاستخدامها لأغراض
الإفصاح والنشر للجمهور. قيام المصارف بتوضيح حدود مناسبة للمخاطر

3. دراسة (جبار، وبزارية 2023م)⁽³⁾

هدفت الدراسة إلى تبيان أثر مخاطر الائتمان علي ربحية المصارف الإسلامية
العاملة بالجزائر من مدى فهم الاسلامية لمخاطر الائتمان وممارسات تحليل
مخاطر الائتمان اضافة لي ربط العلاقة والتوليفة بين إدارة مخاطر الائتمان وربحية
المصارف الاسلامية، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما
استخدمت الاستبيان لجمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين
إدارة المخاطر والربحية في المصارف الاسلامية العاملة في الجزائر، اوصت
الدراسة بضرورة الاهتمام بالعنصر البشري وتأهيله وتطوير قدراته في مجال
الصيرفة الاسلامية حتى تتمكن من مواكبة التطورات الخاصة في هذا المجال.

4. دراسة (إسحق، 2021م)⁽⁴⁾

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير المحاسبة عن استهلاك الموارد متغيراً وسيطاً
في تعزيز قوة العلاقة بين تكاليف الجودة والميزة التنافسية، حيث تمثلت مشكلة الدراسة
في كيفية تأثير تكاليف الجودة على الميزة التنافسية وكيفية تعزيز تلك العلاقة باتباع

(3) جبار محمد، وبزارية محمد، إدارة مخاطر الائتمان وآثارها على الربحية في المصارف الاسلامية: دراسة حالة
المصارف الاسلامية العاملة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مجلد رقم (14)، العدد رقم (2)، 2023م،
ص162.

المحاسبة عن استهلاك الموارد متغيراً وسيطاً في العلاقة بين تخصيص تكاليف “(4) إسحق محمد عمر،
رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، “الجودة والميزة التنافسية
الخرطوم، 2021م).

المحاسبة عن استهلاك الموارد متغيرا وسيطا، وركزت الدراسة على قطاع صناعة الدواجن كعينة من شركات صناعة الأغذية، اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي والإحصاء الوصفي والتحليلي كأدوات إحصائية في جمع وتحليل البيانات، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها هنالك علاقة إيجابية قوية بين تكاليف الجودة والميزة التنافسية، أن هناك علاقة معنوية بين الميزة التنافسية والمحاسبة عن استهلاك الموارد. أوصت الدراسة بالاهتمام بتكاليف الجودة لما لها من تأثير إيجابي في دعم قدرة الميزة التنافسية، كما أوصت الدراسة شركات صناعة الدواجن بأن تجعل من أولوياتها الاعتماد على استخدام نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد بغرض تحسين الأداء وتحقيق التميز على مستوى الشركات المنافسة لها.

5. دراسة الطيب (2019) (5)

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر العلاقة بين الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية والإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية لدعم الميزة التنافسية بالمصارف السودانية، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لاستقراء الأدبيات السابقة لتحديد الفجوة واستنباط العلاقات المختلفة بين المتغيرات ومن ثم جمع وتحليل البيانات لدعم هذه العلاقات للخروج بالنتائج المختلفة. توصلت الدراسة إلى أن غالبية المصارف السودانية التي تطبق الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية تؤدي إلى زيادة فاعلية أداء الضبط الداخلي بها. والمصارف التي تتسعين بالدور الاستشاري للمراجعة الداخلية تقضي على نواحي الإسراف بها. والمصارف التي تستعين بإدارة المخاطر للمراجعة الداخلية

دور الأنشطة المعاصرة للمراجعة الداخلية في الإفصاح الاختياري عن " (5) الطيب المجتبى البلولة محمد ، دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية ، (الخرطوم "المسؤولية الاجتماعية لدعم الميزة التنافسية : رسالة دكتوراه في المحاسبة ، غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية التجارة) ، 2019م.

تساعدها في اكتشاف الممارسات غير السليمة للأنشطة المالية بها. أوصى الباحث بضرورة قيام مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان بنشر ثقافة ومفاهيم التوسع في المسؤولية الاجتماعية لدى المراجعين الداخليين ومدى أهمية تطبيقها في المصارف السودانية، زيادة اهتمام المصارف بتطبيق مبادئ محاسبة المسؤولية الاجتماعية بما يتوافق مع معايير ومحددات جودة المراجعة الداخلية لتحسين جودة أداء المراجعين الداخليين لمساعدتهم في دعم الميزة التنافسية، ان يقوم بنك السودان المركزي بإصدار قوانين وتشريعات تتوافق مع القوانين والتشريعات الدولية التي تلزم المصارف بالوفاء بمسؤوليات الاجتماعية.

6. دراسة موسى : (2019) (6)

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل العلاقة بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر، تكمن أهمية الدراسة في بيان أهمية الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في بيئة الأعمال المصرفية لما لها من الآثار الإيجابية في إدارة المخاطر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: يساعد الدور الحوكمي للمراجعة إدارة المصرف في تعاون وتبادل المعلومات بالسرعة المطلوبة مما يمكنها من معالجة خسائر المخاطر التي يواجهها بناء على إمكانية المتاحة، تؤثر المنهجية العلمية للاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في تقويم إدارة المخاطر في المصارف، أوصت الدراسة، بأهمية استرشاد المصرف بآراء الخبراء والمستشارين الماليين عند اختيار السياسات المحاسبية البديلة يساعده في تقييم الخطر من حجمه وخطورته والعوائد والتكاليف، عمل إدارة المراجعة الداخلية

⁶ - موسى الريح محمد النور الريح، "الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تفعيل إدارة المخاطر"، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين 2019. م

على تطوير الخطط والسياسات المتبعة لتحديد الاستراتيجية المتبعة في إدارة المخاطر مما يساهم في تخفيض المخاطر .

7. دراسة (عماد الدين ، 2018)⁽⁷⁾

هدفت الدراسة إلي التعرف علي العلاقة بين الدور التوكيدي للمراجعة الداخلية والتنبؤ بالتعسر المالي، والتعرف علي العلاقة بين إدارة المخاطر والتنبؤ بالتعسر المالي، تمثلت أهمية الدراسة في أن عملية الأداء السليم لوظيفة المراجعة الداخلية تلعب دوراً هاماً في المساهمة في تحقيق فعالية نظام الرقابة الداخلية واتجاهاتها المعاصرة، توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أبرزها: ساعدت الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية علي التأكد من الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات المتبعة والكشف مبكراً عن ارتفاع نسبة التكاليف والمصاريف الثابتة إلى حجم النشاط حال حدوثه. أوصت الدراسة بعدة توصيات منها: تساعد الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية على إعداد وتصميم العمليات المالية بطريقة سليمة واستخدام نظم وبرامج حديثة للسياسات المالية في مجال التمويل والائتمان، ضرورة أن تعمل الاتجاهات المعاصرة للمراجعة الداخلية على تحديد مدى تطوير وظيفة المراجعة الداخلية في المنشآت وفي الكشف عن عدم كفاءة العمليات الإنتاجية والسياسات التخزينية بالمنشآت.

8. دراسة وجدان : (2017م)⁽⁸⁾

(7) عماد الدين عوض عبدالله فقيري ، " الأنشطة المعاصرة للمراجعة الداخلية ودورها في التنبؤ بالتعسر

المالي لترشيد القرارات وضمان الاستمرارية" دراسة ميدانية على ديوان المراجعة القومي، (الخرطوم : رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية التجارة) ، 2018م.

⁸ - وجدان احمد الطيب محمد، "الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية" رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين، 2017 م

تمثلت أهمية الدراسة في استكمال الجهود العلمية المبذولة في دراسة الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وهي جهود متزايدة ومستمرة، هدفت الدراسة إلى بيان مدى تأثير الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية (الدور الاستشاري، الدور الحوكمي، دعم إدارة المخاطر) في ملائمة التقارير المالية للمصرف مساعدة متخذي القرار من خلال تقديم مقترحات للاستفادة منها في الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في جودة التقارير المالية بالمصرف، اتبعت الدراسة المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: ان محور الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية مرتفع نسبياً حيث بلغت نسبة الموافقة (90%) ويعزى ذلك إلى دورها في تقديم المخاطر التي تتسق مع أهداف العملية من خلال تقديم التوصيات لجمي الأطراف بالمصرف، وان محور الدور التوكيد للمراجعة الداخلية مرتفع نسبياً حيث بلغت نسبة 87% ويعز ذلك إلى دورها في تحليل المخاطر التي يمكن ان يعترض لها المصرف ومدى قدرته على السيطرة عليها من خلال تحليل أنظمة الرقابة به. أوصت الدراسة بتوعية المصارف بأهمية دعم إدارة المخاطر وتبنى روية شاملة للمخاطر من خلال الاعتماد على مدخل المراجعة الداخلية على أساس الخطر، الاهتمام بالدور التوكيدي للمراجعة الداخلية للتحقق والتأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة المحاسبية والمستندية.

9. دراسة: الوليد (2017)⁽⁹⁾

⁽⁹⁾ الوليد الطيب إبراهيم محمد، "الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2017م.

هدف الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر ومدى انعكاسها على زيادة كفاءة نظام الشركات ومدى مساهمتها في زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي السوداني، اتبع الباحث المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي للدراسة الميدانية، توصل الباحث إلى عدة نتائج أبرزها: تساهم المراجعة الداخلية في تخفيض المخاطر، وتساعد إدارة المراجعة الداخلية في وضع الخطط والسياسات لتحديد الاستراتيجية المتبعة في إدارة المخاطر، المراجعة الداخلية تقدم النصح والتوصيات لإدارة المصرف بشأن زيادة نظام الرقابة الداخلية، أوصت الباحثة: بضرورة تطوير وتأهيل المراجع الداخلي للمساهمة في إضافة قيمة للمنشأة، تؤكد المراجعة الداخلية الاهتمام بكفاءة نظام الرقابة الداخلية، ان تعمل المراجعة الداخلية على تخفيض الإيرادات المفقودة للمصرف من حدوث المخاطر .

10.دراسة: Omolaye KE (2018) ⁽¹⁰⁾

هدفت الدراسة إلى معرفة دور المراجعة الداخلية في تعزيز ممارسة حوكمة الشركات الجيدة في القطاع المصرفي في نيجيريا مع التركيز على الأداء، توفير التوجيه بشأن تعزيز وظيفة المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية كبيرة بين وظائف المراجعة الداخلية وأداء البنوك من خلال الكفاءة التشغيلية، والنمو التنظيمي، وارتفاع الربحية والملاءة والاستمرارية في الأعمال وتحقيق وظيفة المراجعة الداخلية، ذلك من خلال توفير خدمات ضمان مستقلة وتحسين عمليات إدارة المخاطر والتحكم والحوكمة ويعزى هذا بشكل عام إلى التطورات الأخيرة

(10) Omolaye KE and Jacob RB, " The Role of Internal Auditing In Enhancing Good Corporate Governance Practice in an Organization" International Journal of Accounting Research , Vol 6 , No (1): 2018, p p 1- 8 .

في اللوائح، وزيادة الوعي والتغييرات في الثقافة التنظيمية فيما يتعلق بدور وظيفة المراجعة الداخلية، أوصت الدراسة بأنه يجب أن تدعم الأسباب باستمرار من قبل الإدارة ولجنة تدقيق مجلس الإدارة من حيث عدد الموظفين المناسبين والتدريب والتعويض عن الفعالية، ويجب على المدققين الداخليين في جميع الأوقات ممارسة مهامهم باحتراف وموضوعية ولعب نزيه وبالنظر إلى الموقف الذي تشغله البنوك في الاقتصاد، ينبغي على السلطات التنظيمية في نيجيريا (CBN ، SEC ، إلخ) ضمان الامتثال الصارم لمبادئ ومبادئ حوكمة الشركات من قبل البنوك

11. دراسة (Lee, Pae, 2017) (11)

هدفت الدراسة إلى استكشاف الدور الهام لقدرات المسؤولية الاجتماعية للشركات في تحسين الميزة التنافسية المستدامة في شركات كورية مختارة، تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية: هل تملك قدرة الشركة على المسؤولية الاجتماعية للشركات تأثيرًا إيجابيًا على الميزة التنافسية؟، هل تملك قدرة العلاقات العامة للشركة تأثيرًا إيجابيًا على الميزة التنافسية. توصلت الدراسة إلى أن قدرة المسؤولية الاجتماعية للشركات والعلاقات العامة تحفز على إنشاء علاقات إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية للشركة والميزة التنافسية مما يعمل على تحسين توجه العملاء وزيادة السعر، إلى أنه يجب على الشركة النظر في كل من قدرات المسؤولية الاجتماعية للشركات والعلاقات العامة لتعزيز موقف موظفيها الإيجابي من أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات والارتباط بالقدرات، وتظهر النتائج أن الشركات

(11) Lee, Pae, , & Park , “The important role of corporate social responsibility capabilities in improving sustainable competitive advantage” , Social Responsibility Journal, Vol 12 , No (4), 642–653.

التي لديها قدرة أكبر في أنشطتها في مجال المسؤولية الاجتماعية والعلاقات العامة تميل إلى امتلاك قدرة أكبر ليس فقط في الأنشطة ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات الأبحاث المستقبلية، أوصت الدراسة بأن هناك حاجة إلى بحث مستقبلي لقياس وتقييم الاختلاف في أداء الإدارة الاستراتيجية والميزة التنافسية لشركات التعزيز قبل وبعد تطبيق قدرات المسؤولية الاجتماعية للشركات. يمكن الحصول على تقرير أكثر شمولية عن فعالية وكفاءة أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، بأنه يمكن توسيع الأبحاث المستقبلية لتقييم وجهات نظر أصحاب المصلحة الآخرين.

المبحث الثاني

الإطار النظري للدراسة

أولاً: الإطار النظري للاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية:

أن ظهور مجموعة من المستجدات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضت نفسها على المستوى المحلي والدولي مثل تطبيق اتفاقية الجات، وفرض معايير التوحيد القياسي على التجارة الدولية، والتسارع في التطورات التقنية وانتشار التجارة الإلكترونية، وفرض المعايير البيئية على منشآت الأعمال في ممارسة أنشطتها، وتصارع المنافسة بين منشآت الأعمال على المستوى المحلي والدولي،

وحدوث الأزمات المالية في كثير من أسواق المال العالمية في شرق آسيا وروسيا وأمريكا الشمالية، وانهيار كبرى الشركات العالمية العملاقة في كثير من بلدان العالم ترتب على ذلك فقدان المساهمين وأصحاب المصالح لمليارات الدولارات لأسباب عديدة مثل الافتقار إلى الممارسة السليمة للرقابة والإشراف، والابتعاد عن الشفافية في تطبيق المبادئ والأسس المحاسبية السليمة قد دفع ذلك الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة والمراقبة للأسواق المالية العالمية للاهتمام بهذه المهنة والبحث عن حلول لذلك ظهر بما يسمى بحوكمة الشركات وذلك لمعالجة أسباب هذه الأزمات والانهيارات المالية والعمل على تلafiها مستقبلاً.

نظراً لأهمية دور المراجعة الداخلية من جهة، وفشل المراجعين الخارجيين من جهة أخرى، بل تواطؤ بعضهم في الكشف عن فساد وتجاوزات الإدارة العليا بالشركات العالمية المنهارة، وعدم قيام المراجعين الداخليين بدور فعال في مواجهة هذا الفساد والتجاوزات المالية فقد ترتب على هذا الأمر تطوير المراجعة الداخلية لاستراتيجيتها التقليدية (المتثلة في خدمات التأكيد والالتزام) لتتحول إلى مدخل القيمة المضافة المبني على أساس مساهمة أنشطة المراجعة الداخلية في تحقيق استراتيجية المنشأة ككل، بالإضافة إلى ضرورة تطوير دور المراجعة الداخلية في تفعيل تطبيق حوكمة الشركات (12).

ظهرت العديد من الاتجاهات الحديثة والتي تعتبر أساليب تستخدم في المراجعة الداخلية، من أبرزها:

(12) كزار عمر كزار عبد القادر، " المراجعة الداخلية واثرا على تحقيق القيمة المضافة للمنشأة "، رسالة

دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم،

السودان، 2016م)، ص ص 10 - 11 .

الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية:

يتمثل الدور الجديد للمراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات فيما يلي⁽¹³⁾:
وجود وظيفة مراجعة داخلية فعالة يرفع من مستوى ثقة المستثمرين بقدرة الشركة على تحقيق الأهداف التي تخطط للوصول إليها، تعزز المراجعة الداخلية من زيادة قدرة المساهمين على مساءلة مجلس إدارة الشركة، يقوم المراجعون الداخليون عن طريق الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية والعدالة من خلال ضمان دقة ونزاهة التقارير المالية التي ينشرها مجلس الإدارة، تقوم وظيفة المراجعة الداخلية ضمن مهام عملها بالتحقق من وجود نظام رقابة داخلية فعال من ناحية التصميم ومن الناحية العملية ، مما يجعل إدارة الشركة أكثر قدرة على تحقيق أهدافها ولديه قائمة بالمخاطر التي تعمل على إدارتها، ان حوكمة الشركات تعنى برعاية المصالح الخاصة بما يسمى بالمنتفعين في الشركة ، فان إدارة المراجعة الفاعلة تسهم في رعاية المصالح طالما أنها تعمل على مساندة الأنشطة المختلفة في الشركة على تحقيق أهدافها، تعمل إدارة

(13) معطي الله خير الدين ، وطرابلسي سليم ، " دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وانعكاساتها على حوكمة الشركات " ، دراسة ميدانية ، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية ، المجلد 2 ، العدد 17 ، كلية التجارة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الخرطوم ، (السودان، 2016م) ، ص 47 .

المراجعة الداخلية بالتعاون مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على ضمان عمل أقسام الشركة بما يخدم مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح والذين ليس لهم اطلاع مباشر على سير العمل بالشركة وإدارة المخاطر التي تلامس مصالحهم.

تلعب المراجعة الداخلية دوراً فعالاً في حوكمة الشركات وذلك من خلال تقديم الأنشطة الاستشارية، ولذلك يجب ان يتميز المراجع الداخلي بوضع مناسب، واستقلال تنظيمي وان يكون لديه المعرفة والمهارات والكفاءات الأخرى المطلوبة. وقد نصت قواعد حوكمة الشركات على ضرورة قيام المراجعة الداخلية بهذا الدور، كما اكد معهد المراجعين الداخليين على ضرورة قيام المراجعة الداخلية بتقييم مسار الحوكمة وتقديم التوصيات المناسبة لتحسينه بما يكفل تحقيق الأهداف التالية⁽¹⁴⁾:

1. أخذ قرارات استراتيجية وعملية.
2. الإشراف على عمليات إدارة المخاطر والرقابة.
3. تعزيز الأخلاقيات والقيم المناسبة في المنشأة.
4. ضمان فاعلية إدارة الأداء والمساءلة داخل المنشأة.
5. إبلاغ المعلومات حول المخاطر والرقابة إلى الجهات المناسبة داخل المنشأة.
6. تنسيق الأنشطة وتبادل المعلومات بين المجلس ومراقبي الحسابات ومقدمي خدمات التأكيد الآخرين والإدارة.

(14) وائل شوقي علي احمد عبد الواحد ، " اثر جودة المراجعة الداخلية على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني " -دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة الكفر ، القاهرة ، (مصر، 2018م) ، ص ص 78 – 79 .

يستنتج الباحثان مما سبق ان الدور الحوكمي في المراجعة الداخلية يعتبر إحدى المرتكزات الأساسية التي تستند عليها المراجعة الداخلية، كما أن نظام الحوكمة يتطلب إجراءات وقواعد محكمة تساعد في تنفيذه بصورة علمية محكمة، مما ينعكس ذلك إيجاباً في القيمة المضافة للمنشأة، عليه يتطلب الأمر توافر مقومات محددة في القطاع المصرفي تتمثل في:

1. تبني نظام الحوكمة المصرفية من قبل الدولة.
2. وضع قوانين ولوائح تلزم القطاع المصرفي بالالتزام بتطبيق الحوكمة.
3. وضع استراتيجيات بعيدة المدى في القطاع المصرفي تتماشى مع متطلبات الحوكمة.
4. الاهتمام بالتدريب المستمر والتطوير في القطاع المصرفي بصورة عامة وفي اقسام المصارف الداخلية بصورة خاصة.
5. تطوير أنظمة المراجعة الداخلية في المصارف للإسهام في تطبيق الدور الحوكمي.

الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية:

1. مفهوم الخدمات الاستشارية:

والدور الاستشاري للمراجعة الداخلية يتمثل في الخدمات الاستشارية التي تتعلق بالمنشأة ويتحدد بطبيعة ونطاق هذه الخدمات بالاتفاق مع المنشأة بما يضيف قيمة للمنشأة، ويدعم عملية التحكم المؤسسي وإدارة المخاطر وعملية الرقابة يقصد بالاستشارة تقديم مشورة مهنية تنطوي على كفاءة مهنية يتم استخدامها في إصدار الأحكام بشأن موقف معين.

2. أنواع الخدمات الاستشارية: فيما أنواع الخدمات الاستشارية التي يقوم بها المراجع الداخلي (15):

أ. خدمات التقييم: يقصد بها التكاليف التي يقوم فيها المراجع باختبار أو تقييم الجوانب الماضية والحالية أو المستقبلية للعمليات ويوفر معلومات لمساعدة الإدارة في عملية اتخاذ القرارات.

ب. خدمات التسهيل: هي التكاليف التي في ظلها يساعد المراجع الإدارة في اختيار الأداء التنظيمي بغرض التشجيع على التغيير. ولا يقوم المراجع بالحكم على الأداء التنظيمي في هذا النوع من التكاليف وبدلاً من ذلك يرشد المراجع الإدارة في تحديد نقاط القوة التنظيمية وفرص التحسين الممكنة.

ت. الخدمات العلاجية: يعتبر هذا النوع من التكاليف الأكثر تطرفاً ويهدد الأنشطة الاستشارية من حيث إمكانية تعارضه مع خدمات التأكيد، ويقوم المراجع في ظل هذا النوع من التكاليف بدور مباشر مصمم لمنع أو علاج المشاكل المعروفة أو المتوقعة بالنيابة عن العميل.

3. سمات الخدمات الاستشارية: تتمثل في:

أ. تعتبر جزء من خطة العمل الشاملة للمراجعة الداخلية.

ب. تتميز بكونها مرنة ومتجددة ولا تعاني من قيود الوقت.

(15) حنان جابي حسن ، " التكامل بين مدخل القيمة المضافة ومدخل التقويم المتوازن للأداء لتعزيز الدور الاستراتيجي للمراجعة الداخلية في تحسين عملية إدارة مخاطر أعمال المنشآت " - دراسة ميدانية على قطاع الإسمنت في جمهورية مصر العربية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، المجلد 2 ، العدد 1 ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية ، (مصر ، 2012م)، ص ص 618 - 619.

- ت. مبنية على المخاطر وموجهة او مركزة نحو العملاء .
- ث. يتم تقدير الساعات اللازمة لمواضيع المراجعة الداخلية على أساس أفضل المعلومات المتاحة والتغيرات السابقة.
- ج. تركز على مشاكل ومخاطر الأعمال الحالية والناشئة.
- ح. يتم تحديد القيمة المضافة للتكاليف الاستشارية اعتماداً على قيمتها التي تحققها لإدارة النشاط المعني.
- خ. لا يوجد طرف ثالث مطلوب حمايته والمحافظة على مصالحه.
- د. قد تنتهي أعمال الخدمات الاستشارية بمجرد إصدار مجموعة من التوصيات فقط.
- ذ. يمكن لوظيفة المراجعة الداخلية الامتناع عن القيام بالتكاليف الاستشارية بدون الحاجة لتقديم مبررات لذلك.
4. أسس تفعيل الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية: ان تفعيل الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية

يتطلب مناقشة عدة قضايا ترتبط بهذا الدور ابرزها ⁽¹⁶⁾:

- أ. التأهيل والتكوين المهني والصفات الشخصية للمراجع الداخلي: في ضوء اتجاهات تطوير وتوسيع نطاق المراجعة الداخلية خارج نطاق المراجعة الداخلية المالية أصبح من الضروري الاهتمام بالتأهيل

⁽¹⁶⁾ هيثم احمد حسين عبد المنعم ، " أسس تفعيل دور المراجعة الداخلية كنشاط استشاري في المنشآت

المصرية" ، مجلة التجارة والتمويل ، المجلد 2 ، العدد 2، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، بني

سوف ، (مصر ، 2010م) ، ص ص 31 - 32.

العلمي والعملية للمراجع الداخلي وكذلك التكوين المهني المستمر له، خاصة في ظل الرغبة في تفعيل الدور الاستشاري للمراجع الداخلي. ب. طبيعة الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية وحدوده: ان أي اتساع عن هذا النطاق لطبيعة عمل المراجع الداخلي المستشار يجب ان تكون محور بيئة العمل الداخلي بالمنشأة وبيئتها الخارجية وكذلك تطوير المعرفة بشكل مستمر لدى المراجعين الداخليين. ت. التخطيط للمهام الاستشارية وتنفيذها وتوصيل نتائجها ومتابعتها. ث. تقييم نتائج التطبيق وإرجاع الأثر: ان المهمة الاستشارية لا تنتهي إلا بتثبيت الأوضاع الجديدة عن طريق خلق المناخ التنظيمي المساند لهذه الأوضاع.

يخلص الباحثان إلى ان الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية يتضمن المشاركة الفعالة في وضع وتقييم خطط الإدارة الاستراتيجية، بما لا يتعارض مع مهام الإدارة العليا، وبما يحقق مصلحة الملاك، كما يتطلب الأمر القيام بمهام استشارية بغرض الاسهام في تطوير العمل الإداري ومساعدة المراجعة الداخلية في القيام بمهامها الموكلة إليها، يتطلب تقديم الخدمات الاستشارية الاتي:

1. أن يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلالية التامة في مجال عمله.

2. التأهيل العلمي والعملية.

3. التدريب والتطوير المستمر وإلمام بالأنظمة الإدارية.

4. الالتزام باللوائح والقوانين والتشريعات في القطاع المصرفي.

دور إدارة المخاطر في المراجعة الداخلية:

1. إدارة المخاطر:

عرفت لجنة COSO إدارة المخاطر بأنها عملية يتم تفعيلها بواسطة مجلس الإدارة العليا، وباقي العاملين بالمنشأة وهي تطبق من خلال الاستراتيجية الموضوعية بالمنشأة وتصمم لتحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على المنشأة وإدارتها إلى أن تصبح من الحدود المقبولة، كما أنها تعطي تأكيد معقولاً فيما يتعلق بتحقيق أهداف المنشأة⁽¹⁷⁾. كما عُرِفَت إدارة المخاطر بأنها علم وقت إدارة المخاطر التي تواجهها المنشأة من خلال تجنبها أو التخفيض من تأثيرها باستخدام الطرف والأساليب العلمية بالاعتماد على المتخصصين، وفي ظل توافر قاعدة بيانات متكاملة ونظم اتصال فعالة ونظام رقابة داخلي كفاء، وذلك من أجل التقييم السليم للمخاطر والمتابعة والتحديث الدوري لمعرفات التقييم، وذلك من أجل التخفيض نجد الإمكان من الآثار الإيجابية إلى أعلى درجة ممكنة⁽¹⁸⁾ أيضاً عُرِفَت إدارة المخاطر بأنها نشاط يتمثل في تحديد المخاطر وتطوير خطة الإدارة ومعالجة تلك المخاطر باستخدام الموارد الإدارية المتاحة وتهدف إدارة المخاطر إلى تخفيض المخاطر المختلفة بالأنشطة إلى المستوى المقبول والتعرف على التهديدات الداخلية والخارجية التي تؤثر على أهداف المنشأة⁽¹⁹⁾.

أساس على المراجعة مدخل ظل في الرقابة ضوابط تفعيل استراتيجيات العال،" عبد الحافظ عبد محمد .(17) د ، 2005 ، 2 العدد محكمة، علمية مجلة التجارة، والدراسات التجارة كلية المنصورة، جامعة:المخاطر" ، (مصر ص133.

(18) أشرف محمد إبراهيم منصور، " نموذج مقترح لمراجعة إدارة المخاطر دراسة نظرية ميدانية، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة،"، (القاهرة : 2005م)، ص68 ، 2 العدد للعلوم، الشروق مجلة المخاطر"، إدارة في الداخلي المراجع دور تقييم خليل،" طه جيهان .(19) د ، 2008م، ص81

من مما تقدم من تعريفات توصل الباحثان إلى تعريف شامل لإدارة المخاطر بأنها "أداة إدارية مختصة في تحديد المخاطر التي تواجه المنشأة في جميع أوجه نشاطها، والعمل على قياس أثر تلك المخاطر على أداء المنشأة واستراتيجيتها ووضع الاستراتيجيات اللازمة للحد من المخاطر التي من المتوقع أن تتعرض لها المنشأة.

تتمثل أهمية إدارة المخاطر في أنها تساعد في: تحليل وتقييم المخاطر المتعلقة بالأنشطة والمنتجات والخدمات الجديدة والقائمة، تحسين فهم وإدارة مخاطر النشاط، مساعدة الإدارة العليا في التركيز على الانحرافات والقضايا التي تحتاج الانتباه، تقليص لفرص المنشآت للمفاجآت أو الأزمات الخانق، إعداد ومتابعة التقارير والجدول والمؤشرات لمتابعة قياس وإدارة المخاطر، يوفر التصميم الجيد والدقيق لإدارة المخاطر بالمنشأة تأكيداً معقولاً عن مدى تحقيق أهداف المنشأة بالتعامل مع المخاطر، زيادة إمكانية إنجاز الأهداف الاستراتيجية، توفير معلومات حول المخاطر لدى المصرف لاستخدامها لأغراض الإفصاح للجمهور.²⁰ ، ان وجود إدارة المخاطر بالوحدة الاقتصادية تكون سبب في زيادة الطلب على خدمات المراجعة الداخلية²¹.

ثانياً: الإطار النظري لمخاطر التمويل المصرفي:

أن عملية منح الائتمان للمستفيدين لها سلبياتها مثلما لها إيجابياتها، فقد يواجه المصرف عجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته برد أصل القرض وفوائده وفقاً للتواريخ المحددة لذلك، وهو ما يسمى بالمخاطر الائتمانية ويطلق عليها أيضاً مخاطر نوعية

²⁰. الوليد الطيب إبراهيم، مرجع سابق، ص 35.

²¹. عماد الدين عوض، مرجع سابق، ص 79.

أو مخاطر العجز عن السداد. وتؤثر مخاطر الائتمان في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيل السداد⁽²²⁾. عُرِفَ الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من المال أو يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته. كما عرف أيضاً بأنه القرض الذي تحصل عليه المنشأة من أحد المصارف التجارية بهدف سد احتياجاتها الآنية أو الطارئة⁽²³⁾.

عُرِفَت مخاطر الائتمان بأنها المخاطر "التي ترتبط بالطرف الأول (المدين) في حالة عدم قدرته بالوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الآخر (الدائن) في موعدها المحدد المنصوص عليه في العقد⁽²⁴⁾. كما عُرِفَت أيضاً بأنها المخاطر التي تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف مما يؤدي إلى حدوث خسائر كما عرف بأنه كل التزام سواء أن كان قرضاً أو رهناً أو بيع بضمن مؤجل أو

(22) ضياء حامد الدباغ، ورافعة إبراهيم الحمداني، "أثر المتعاملين في مخاطر وربحية منظمات الأعمال - بحث تحليلي - لعينة من المصارف العراقية، (تنمية الرافيدين - العراق، المجلد 30، العدد 91، 2008م)، ص 90 - 91.

(23) عبد الرحمن البكري منصور، "أثر الأنشطة الاقتصادية وصيغ التمويل على مخاطر الديون المتعثرة بالمصارف السودانية"، (الخرطوم: جامعة النيلين، مجلة دراسات حوض النيل، المجلد 6، العدد 12، 2010م)، ص، 62.

(24) فريد راغب النجار، "إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة - مخاطر المصارف في القرن الحادي والعشرون"، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2000م)، ص 27.

التزاماً بعمل⁽²⁵⁾. كما عرفها آخرون بأنها إخفاق أحد أطراف الإدارة المالية في تسوية التزام معين مما يؤدي ذلك إلى تكبد الطرف الآخر خسارة مالية.

يخلص الباحثان إلى أن مخاطر التمويل المصرفي هي تلك المخاطر التي تنتج في حالة عدم التزام إحدى أطراف العملية المالية بالوفاء بالالتزام المالي التي وقع نتيجة معاملة مالية بينهما.

تتمثل مخاطر الخسارة في عدم سداد المدين للقروض سواء أن كان أصل الدين أو فوائده أو كلاهما، وتنتج عن مخاطر تدهور العميل عن السداد تأثير جوهري على قيمة الورقة المالية وتمثل القروض الأصل الرئيسي لمحفظه الأوراق المالية لأغلب البنوك، وتتكون مخاطر الائتمان المصرفي من⁽²⁶⁾:

- أ. **خطر العمليات:** هو الذي يرتبط بعدم الاستقرار في جودة الائتمان وفي الأرباح بسبب أسلوب البنك في ضمان عمليات القروض.
- ب. **الخطر الملازم (الداخلي أو الخاص):** هو الخطر الذي يرتبط بقروض ممنوحة لصناعة معينة تتصف بارتفاع درجة مخاطرها.
- ج. **خطر التركيز:** هو الذي يتمثل في تجميع خطر العمليات مع الخطر المتلازم في محفظة الأوراق المالية، حيث ينشأ من إقراض شركات تنتمي لصناعة واحدة أو

(25) ميساء منير ملحم، مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية: دراسة حالة البنك العربي الإسلامي الدولي، (عمان: جامعة الزرقاء الخاصة، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 14، العدد 1، 2014م)، ص 254.

(26) نشوى شاكر على رجب، "قياس وتحليل فجوة الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السوق مع التطبيق على بعض البنوك في مصر"، (القاهرة: جامعة عين شمس، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 14، العدد 2، ديسمبر 2010م)، ص، ص 136 - 137.

نفس المنطقة الجغرافية وتتصف بارتفاع درجة مخاطرها مع عدم اتخاذ الأسس السليمة لعملية الاقراض.

أسباب وعوامل تعثر العملاء في عدم الوفاء بالتزاماتهم: توجد العديد من العوامل التي تؤدي إلى تعثر العملاء وبالتالي تؤدي إلى زيادة درجة المخاطر التي يتعرض لها العميل والمصرف عند منح الائتمان المصرفي تتمثل في الآتي⁽²⁷⁾:
أ. عوامل تتعلق بالمصرف: تتعدد الأسباب المتعلقة بالبنك مانح الائتمان وأثرها على العملاء يمكن تلخيصها في:

- عدم كفاية البيانات والمعلومات التي تبنى عليها الدراسة الائتمانية.
- عدم العناية بتحليل الغرض المطلوب من أجله التسهيل ومصادر سداذه.
- عدم التحقق من صحة المستندات المقدمة من العميل.
- المغالاة في تقدير احتياجات العميل.
- عدم كفاية الضمانات أو استيفاء الشروط والضوابط المقررة.
- عدم تناسب الهيكل التمويلي للمركز المالي للعميل.
- نقص الكفاءة الفنية في جهاز الائتمان الذي قام بالدراسة والمتابعة.
- منح التسهيل تحت ضغوط شخصية أو مجاملة لبعض الأفراد.
- ب. عوامل تتعلق بالعميل: تتمثل العوامل التي تتعلق بالعميل في الآتي:
- قصور البيانات والدراسة المقدمة من العميل، وسوء استخدامها.
- كثرة مشاكل دورة النشاط سواء مشاكل إنتاجية أو تسويقية وعدم توافر الخبرة الكافية التي تتفق من نوع النشاط.

(27) أحمد حسن قوره، "الائتمان"، سلسلة المنتدى الاقتصادي، (اللقاء السابع والثامن: الائتمان المصرفي والقروض المصرفية الأزمنة والحل: القاهرة، 2002م)، ص، ص، 82 - 83.

- عدم وجود هيكل إداري منتظم والاعتماد على فردية القرار بما يؤثر على سلامة دورة سواء في حالة وجود هذا الفرد نتيجة تركز السلطة لديه وزيادة الأعباء عليه بصورة كبيرة مما يعوق حركة العمل.
 - مدى الرغبة والاستعداد النفسي للمقترض نحو سداد التزاماته.
 - الانحرافات الشخصية التي قد يعترض لها المقترض.
- يتضح للباحثين أن هذه الأسباب ترجع لعاملين رئيسيين أحدهما عدم كفاية الدراسة الائتمانية التي يقوم بها البنك قبل منح التمويل مما ينتج عن ذلك مخاطر لم تكن متوقعة من قبل المصرف، إما العامل الآخر هو غياب المتابعة وضعف الرقابة للعميل بعد منح الائتمان وذلك من خلال تنفيذ المشروع المعنى ومدى جدواه للتأكد من مقدرة العميل على الوفاء بالتزامه تجاه المصرف.

المبحث الثالث

إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل البيانات

أولاً: مجتمع وإجراءات الدراسة الميدانية:

1. مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من عينة ميسرة من العاملين بالمصارف السودانية مكان إجراءات الدراسة، حيث تم اختيار عينة الدراسة عن طريقة العينة العشوائية القصدية استهدف بها مجموعة من الإداريين والموظفين في الأقسام المختلفة، حيث تم توزيع عدد 100 استبانة على المبحوثين لمعرفة آرائهم حول هذا الموضوع.

2. أداة الدراسة:

هنالك عدة وسائل تستخدم في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، وقد اعتمد الباحثان في هذا الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، بالإضافة للملاحظة، حيث قسمت الاستبانة إلى قسمين: القسم الأول اشتمل على أسئلة عن البيانات الشخصية لعينة الدراسة مثل (العمر، التخصص العلمي، التخصص المهني، المسمى الوظيفي وسنوات الخبرة. إما القسم الثاني اشتمل على البيانات الأساسية للدراسة، حيث اختبرت الدراسة ثلاث فرضيات أساسية بواقع خمس عبارات لكل فرضية وقد طلب من افراد العينة أن يحددوا استجاباتهم عما تصفه كل عبارة وفقا لمقياس ليكارت الخماسي المتدرج والذي يتكون من خمسة مستويات (وافق بشدة، اوافق، محايد، لا اوافق، لا اوافق بشدة).

3. تطبيق أداة الدراسة:

يستخدم معامل الثبات (ألفا كرونباخ) للحكم على دقة قياس مفاهيم الدراسة، أي بمعنى أنه عند قيام باحث آخر بالدراسة نفسها سوف يتوصل إلى النتائج نفسها، وكذلك من أجل قياس مدى توافق الإجابات مع بعضها البعض بالنسبة للمتغيرات المدروسة وموثوقية النتائج.

وعند حساب معامل ألفا كرونباخ من أجل مجموعة من المتغيرات فيجب أن تكون قيمته أكبر من 0.6 حتى نستطيع القول بأنه يمكن الوثوق بالنتائج، فإذا لم يكن هنالك ثبات في البيانات تأخذ قيمة المعامل الصفر، ويزيد ثبات البيانات كلما اتجهت قيمة المعامل نحو الواحد الصحيح، وفيما يلي اختبار ثبات البيانات.

جدول رقم (1): قيمة معامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات الاستبانة

التوضيح	عدد العناصر	معامل ألفا كرونباخ
مجموع عبارات الفرضية الأولى	5	0.894

0.975	5	مجموع عبارات الفرضية الثانية
0.887	5	مجموع عبارات الفرضية الثالثة
0.918	20	المجموع الكلي للعبارات

المصدر: اعداد الباحثان (من بيانات الدراسة - 2022)

من خلال الجدول (1) نجد أن معامل ألفا مجموع عبارات الفرضية الأولى بلغ 89% لجميع فقرات الفرضية الأولى، بينما مجموع عبارات الفرضية الثانية بلغ 97% وأن مجموع عبارات الفرضية الثالثة بلغ 88% بينما بلغ اجمالي عبارات جميع الفرضيات الثلاث بلغ 91% وهو مرتفع مما يدل على ثبات الاستبانة ومن ثم صلاحيته للقياس.

4. الاساليب الاحصائية المستخدمة: لتحقيق اهداف الدراسة والتحقق من

فرضياتها، استخدم الباحثان الاساليب الاحصائية التالية: -

أ. الجداول التكرارية والنسب المئوية

ب. الوسط الحسابي

ت. اختبار ألفا كرونباخ

ث. اختبار (T) للعينة الواحدة

ج. معامل الارتباط

هذا وقد استخدم الباحثان البرنامج الاحصائي spss (Statistical Package

for Social Sciences)، (الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية).

ثالثاً: تحليل البيانات الشخصية:

جدول رقم (2): التوزيع التكراري للبيانات الشخصية

المتغير	خصائص المتغير	التكرار	النسبة
---------	---------------	---------	--------

العمر	20 وأقل من 30 سنة	12	%13.0
	30 وأقل من 40 سنة	54	%58.7
	40 وأقل من 50 سنة	22	%23.9
	50 سنة فأكثر	4	%4.3
	المجموع	92	%100
المؤهل العلمي	ثانوي	4	%4.3
	جامعي	69	%75
	فوق الجامعي	19	%20.7
	المجموع	92	%100
التخصص العلمي	محاسبة	28	%30.4
	إدارة	18	%19.5
	اقتصاد	25	%27.1
	دراسات مالية ومصرفية	15	%16.3
	أخرى	6	%6.5
	المجموع	92	%100
المسمى الوظيفي	مدير فرع	5	%5.4
	مدير إدارة	9	%9.8
	رئيس قسم	20	%21.7
	موظف	46	%50
	أخرى	12	%13.1
	المجموع	92	%100

أقل من 5 سنوات	1	1.1%
5 وأقل من 10 سنه	20	21.7%
10 وأقل من 15 سنه	46	50.0%
15 سنه فأكثر	25	27.2%
المجموع	92	100%

سنوات الخبرة

إعداد: الباحثان استنادا على بيانات الدراسة الميدانية 2023م

تلاحظ للباحثان من خلال الجدول (2) المتعلق بالبيانات الشخصية للمبحوثين الآتي:

فيما يخص متغير العمر تلاحظ أن أكبر فئة عمرية للمبحوثين تتراوح (30 وأقل من 40 سنه) حيث بلغ عددهم 54 فرداً بنسبة تمثل (58.7%) ثم تلتها الفئة العمرية التي تتراوح (40 وأقل من 50 سنه) بنسبة تمثل (23.7%) من إجمالي نسبة أفراد عينة الدراسة مما ذلك على أن أعمار افراد عينة الدراسة متوسطة، يساعد ذلك في اكتسابهم للخبرة العملية وإمكانية استمراريتهم في العمل في المستقبل، بخصوص المؤهل العلمي أن نسبة (75%) يحملون مؤهل جامعي، بينما نسبة (20.7%) مؤهلهم فوق الجامعي، أن نسبة (4.3%) فقط من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم ثانوي، مما ساعد ذلك على فهم عبارات الاستبانة والاجابة عليها بدق عالية ووضح تام، إما بخصوص التخصص العلمي تلاحظ أن نسبة (30.4%) تخصصهم محاسبة، وأن تخصص الإدارة بلغ نسبة (19.5%)، كما بلغ تخصص الاقتصاد نسبة (27.1%) وبلغت نسبة تخصص الدراسات المالية والمصرفية (16.3%) مما يدل ذلك على وجود تنوع في العينة المستهدفة، مما ساعد ذلك في تحقيق على هدف الدراسة، كما تلاحظ أن الدراسة استهدفت مستويات إدارية مختلفة داخل فروع البنوك محل الدراسة، مما ساعد ذلك على جميع بيانات الدراسة بدقة ومصادقة عالية، كما تلاحظ أن نسبة

(50%) من أفراد عينة الدراسة تتجاوز خبرتهم العملية 10 سنوات، وأن نسبة (27.2%) تجاوزت خبرتهم 15 سنة مما يدل ذلك على أن الفئة المستهدفة تتمتع بخبرة عالية ساعدت في فهم عبارات الدراسة والإجابة عليها بوضوح.

ثالثاً: تحليل بيانات الدراسة الأساسية:

1. التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات الفرضية الأولى: (توجد علاقة ذات

دلالة إحصائية بين الدور الاستشاري كاتجاه من الاتجاهات الحديثة للمراجعة

الداخلية وتخفيض مخاطر الائتمان المصرفي)

جدول رقم (3): التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات الفرضية الأولى

العبارة	أوفق بشدة	أوفق	محايد	لا أوفق	لا أوفق بشدة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
يساعد الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية على تشخيص المخاطر المصاحبة للعمليات الداخلية بالمصرف	56	31	5	0	0
	%60.9	%33.7	%5.4	0	0
يساعد الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية على التأكيد من سلامة الخطط والسياسات الإدارية بالمصرف	46	34	10	2	0
	%50	%37	%10.9	%2.2	0
يساعد الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية على تنويع الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف	42	37	11	2	0
	%45.7	%40.2	%12	%2.2	0
يساعد الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية الإدارة العليا بالمصرف على تحليل التقارير الخاصة بالمخاطر المصرفية	39	42	9	2	0
	%42.4	%45.7	%9.8	%2.2	0

0	2	3	41	46	يساعد الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية الإدارة العليا
0	%2.2	%3.3	%44.6	%50	بالمصرف على اختيار طرق السليمة للاستجابة للمخاطر

المصدر: اعداد الباحثان (من بيانات الدراسة -2023 م)

تلاحظ للباحثان من خلال الجدول (5/4) أن أفراد عينة الدراسة اجابوا على جميع عبارات الفرضية الأولى بنسبة (100%) حيث اتضح للباحثان أن العبارة القائلة (يساعد الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية على تشخيص المخاطر المصاحبة للعمليات الداخلية بالمصرف) أن نسبة (60.9%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ما ورد فيها، بينما نسبة (33.7%) يوافقون، أما المحايدون في آراءهم بلغت نسبتهم (5.4%) فقط، مما يدل ذلك على أن غالبية المبحوثين يوافقون بشدة على ما جاء في هذه العبارة. اما العبارة القائلة (يساعد الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية على التأكيد من سلامة الخطط والسياسات الإدارية بالمصرف) تلاحظ أن بنسبة (50%) من افراد عينة الدراسة كانت اجاباتهم (وافق بشدة) بينما نسبة (37%) اتجاههم (وافق)، وأن نسبة المحايدون بلغت (12%) وأن اثنين فقط من المبحوثين كانت إجابتهم (لا اوافق) مما يدل ذلك على أن غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء في هذه العبارة. اما العبارة القائلة (يساعد الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية على تنويع الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف) تلاحظ أن نسبة (45.7%) من افراد عينة الدراسة اجابوا (وافق بشدة) بينما نسبة (40.2%) كانت اجاباتهم (وافق)، بينما نسبة (3.3%) من المبحوثين محايدون، مما يدل ذلك على أن غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء في هذه العبارة. اما العبارة القائلة (يساعد الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية العليا بالمصرف على تحليل التقارير الخاصة بالمخاطر المصرفية) تلاحظ أن نسبة (42.4%) من افراد عينة الدراسة اجابوا (وافق بشدة)

بينما نسبة (45.7%) اجابوا (وافق) أما الذين كانت اجابتهم (محايد) نسبتهم بلغت (9.8%) وأن اثنين فقط من المبحوثين كانت إجابتهم (لا اوافق)، مما يدل ذلك على أن غالبية المبحوثين يوافقون على أن الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية يقلل من المخاطر المصرفية. العبارة القائلة (يساعد الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية الإدارة العليا بالمصرف على اختيار طرق السليمة للاستجابة للمخاطر) تلاحظ أن نسبة (50%) من افراد عينة الدراسة اجابوا (وافق بشدة) بينما عدد (41) اجابوا (وافق) بنسبة (44.6%) بينما (10) من المبحوثين كانت اجابتهم (محايد) بنسبة (10.9%) وأن اثنين فقط من المبحوثين كانت إجابتهم (لا اوافق) مما يدل ذلك على أن غالبية المبحوثين يوافقون على أن الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية يساعد في اختيار طرق سليمة للاستجابة للمخاطر.

2. مناقشة نتائج الإحصاء الوصفي (الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة T) المحسوبة ودرجة المعنوية لعبارات الفرضية الأولى: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الاستشاري كاتجاه من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر الائتمان المصرفي).

جدول (4): الإحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الأولى

العبارة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
يساعد الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية على تشخيص المخاطر المصاحبة للعمليات الداخلية بالمصرف	.600	4.55	11.199	91	0.000	أوافق بشدة

يساعد الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية على التأكيد من سلامة الخطط والسياسات الإدارية بالمصرف	.762	4.35	11.660	91	0.000	أوافق بشدة
يساعد الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية على تنويع الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف	.764	4.29	11.954	91	0.000	أوافق بشدة
يساعد الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية الإدارة العليا بالمصرف على تحليل التقارير الخاصة بالمخاطر المصرفية	.731	4.28	9.627	91	0.000	أوافق بشدة
يساعد الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية الإدارة العليا بالمصرف على اختيار طرق السليمة للاستجابة للمخاطر	.667	4.42	9.863	91	0.000	أوافق بشدة

المصدر: اعداد الباحثان (من بيانات الدراسة الميدانية 2023م)

من الجدول (4) تلاحظ للباحثان أن كل القيم الاحتمالية اقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية في توزيع استجابات افراد العينة على خيارات الاجابة المختلفة (وافق بشدة، اوافق، محايد، لا اوافق، لا اوافق بشدة)، أي أن اجابات العينة تتحيز لعبارة دون غيرها، وبالرجوع للأواسط الحسابية نجدها هو مبين في الجدول اعلاه ويمكن ملاحظة الاتي: -

من الملاحظ أن جميع عبارات الفرضية الأولى (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الاستشاري كاتجاه من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر الائتمان المصرفي) أن متوسطاتها الحسابية عالية جداً تقع في المدى ما بين (4.20 الى 5) وهو المحدد سلفاً بالرأي (أوافق بشدة)، أي أن الاتجاه العام لآراء المبحوثين عن هذه العبارات كأن (الموافقة بشدة) على ما ورد في هذه العبارات.

جدول (5): الاتجاه العام لمتوسط الفرضية الأولى

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
4.37	.704	10.97	91	0.000	أوافق بشدة

المصدر: اعداد الباحثان (من بيانات الدراسة الميدانية - 2023م)

تلاحظ للباحثان من خلال الجدول (5) أن الوسط الحسابي لعبارات الفرضية مجتمعة كان عالٍ جداً بلغ (4.37) وهو المحدد سلفاً بالرأي (أوافق بشدة)، وأن الانحراف المعياري لجميع عبارات الفرضية أقل من الواحد الصحيح، وعليه يمكن تأكيد الحكم على (وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الاستشاري كاتجاه من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر الائتمان المصرفي).

3. التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات الفرضية الثانية: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي كاتجاه من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وتخفيض المخاطر المصرفية).

جدول (6): التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات الفرضية الثانية

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق	العبارة
التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	
36	31	14	8	3	الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية يساعد في تقييم نتائج

3.3%	8.7%	15.2%	33.7%	39.1%	الأنشطة من خلال تفعيل دور المراجعة الداخلية
1	8	29	22	32	الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية يساعد في تقييم الأنظمة
1.1%	8.7%	31.5%	23.9%	34.8%	المحاسبية المستخدمة في المصرف
0	3	16	31	42	يساعد الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في ضمان حقوق
0	3.3%	17.4%	33.7%	45.7%	المساهمين من الأرباح التي يحققها المصرف
0	6	14	28	44	تقوم المراجعة الداخلية من خلال الدور الحوكمي بالعمل
0	6.5%	15.2%	30.4%	47.8%	على اكتشاف القصور في تطبيق الإجراءات المصرفية
4	5	23	29	31	يساعد الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في توفير
4.3%	5.4%	25%	31.5%	33.7%	الشفافية في التقارير المعدة من إدارة المصرف

المصدر: اعداد الباحثان (من بيانات الدراسة -2023م)

تلاحظ للباحثان من خلال الجدول (6) أن هنالك تباين في إجابات المبحوثين حول العبارة الأولى حيث أن نسبة (39.1%) يوافقون بشدة، وأن نسبة (33.7%) يوافقون، مما يدل ذلك على أن غالبية المبحوثين يوافقون الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية يساعد في تقييم نتائج الأنشطة من خلال تفعيل دور المراجعة الداخلية. أما العبارة الثانية تلاحظ أن نسبة (34.8%) يوافقون بشدة على هذه العبارة (23.9%) يوافقون، كما تلاحظ أن نسبة الذين لا يوافقون والمحايدون كانت أقل، مما يدل ذلك على أن غالبية المبحوثين يوافقون على أن الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية يساعد في تقييم الأنظمة المحاسبية المستخدمة في المصرف. أما العبارة الثالثة تلاحظ أن نسبة (45.7%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة، بينما نسبة (33.2%) يوافقون، وأن نسبة (17.4%) محايدون في آراءهم وأن نسبة الذين لا يوافقون قليلة جداً، مما يدل

ذلك على أن أغلبية المبحوثين يوافقون يساعد الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في ضمان حقوق المساهمين من الأرباح التي يحققها المصرف. اما العبارة الرابعة تلاحظ أن نسبة (47.8%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ما ورد في هذه العبارة، وأن نسبة (30.4%) يوافقون، بينما المحايدون في آراءهم حول هذه العبارة بلغت نسبتهم (15.2%) وأن نسبة (6.5%) فقط لا يوافقون، مما يدل ذلك على أن غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء في هذه العبارة. اما العبارة الخامسة تبين أن نسبة (33.7%) من افراد عينة الدراسة ذهبت اجابتهم في اتجاه (وافق بشدة)، بينما نسبة (31.5%) يوافقون، أما نسبة المحايدون في آراءهم بلغت (25%) ونسبة (5.4%) لا يوافقون، ما يدل ذلك على أن غالبية المبحوثين يوافقون يساعد الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في توفير الشفافية في التقارير المعدة من إدارة المصرف.

4. مناقشة نتائج الإحصاء الوصفي (الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة T) المحسوبة ودرجة المعنوية لعبارات الفرضية الثانية: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي كاتجاه من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر الائتمان المصرفي)

جدول (7): الاحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثانية

العبارة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية يساعد في تقييم نتائج الأنشطة من خلال تفعيل دور المراجعة الداخلية	1.094	3.97	7.704	91	0.000	أوافق
الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية يساعد في تقييم	1.044	3.83	7.040	91	0.000	أوافق

الأنظمة المحاسبية المستخدمة في المصرف					
يساعد الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في ضمان حقوق المساهمين من الأرباح التي يحققها المصرف	.849	4.22	7.856	91	0.000
تقوم المراجعة الداخلية من خلال الدور الحوكمي بالعمل على اكتشاف القصور في تطبيق الإجراءات المصرفية	.929	4.20	10.601	91	0.000
يساعد الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في توفير الشفافية في التقارير المعدة من إدارة المصرف	1.089	3.85	7.969	91	0.000

المصدر: اعداد الباحثان (من بيانات الدراسة الميدانية 2023م)

من الجدول (6) يلاحظ الباحثان أن كل القيم الاحتمالية اقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية في توزيع استجابات افراد العينة على خيارات الاجابة المختلفة (وافق بشدة، وافق، محايد، لا وافق، لا وافق بشدة)، أي أن اجابات العينة تتحيز لعبارة دون غيرها، وبالرجوع للأواسط الحسابية نجدها كما هو مبين في الجدول اعلاه ويمكن ملاحظة الاتي: -

أن العبارات (يساعد الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في ضمان حقوق المساهمين من الأرباح التي يحققها المصرف) حيث كان متوسطها الحسابي أعلى متوسط بلغ (4.22) يوافق وزن (أوافق بشدة) حيث تلتها العبارة القائلة (تقوم المراجعة الداخلية من خلال الدور الحوكمي بالعمل على اكتشاف القصور في تطبيق الإجراءات المصرفية) بمتوسط حسابي بلغ (4.20) مما يدل ذلك على أن الاتجاه العام لآراء المبحوثين حول هذين العبارتين هو الموافقة بشدة، على ما ورد فيهما. وأن بقية

العبارات متوسطها الحسابي يقع في المدى (من 3.40 الى 4.19) وهو المحدد سلفاً بالرأي (أوافق) مما يدل ذلك على أن الاتجاه العام لآراء المبحوثين في الاتجاه الموافقة على ما ورد بهذه العبارات.

جدول (8): الاتجاه العام لمتوسط الفرضية الثانية

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
4.10	.994	8.21	91	0.000	أوافق

المصدر: اعداد الباحثان (من بيانات الدراسة الميدانية - 2023م)

تلاحظ من خلال الجدول (8) أن الوسط الحسابي لعبارات الفرضية مجتمعة كأن عالٍ جداً بلغ (4.10) وهو المحدد سلفاً بالرأي (أوافق)، وأن الانحراف المعياري لجميع عبارات الفرضية أقل من الواحد الصحيح، وعليه يمكن تأكيد الحكم على (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي كاتجاه من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وتخفيض المخاطر المصرفية).

التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات الفرضية الثالثة: (هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر كاتجاه من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر الائتمان المصرفي).

جدول (9): التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات الفرضية الثالثة

لا أوفق بشدة	لا أوفق	محايد	أوفق	أوفق بشدة	العبارة
التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	
0	0	4	28	60	تساعد إدارة المخاطر المراجعة الداخلية على استخدام أساليب الإنذار المبكر في الكشف عن المخاطر المصرفية
29	44	%4.3	%30.4	%65.2	
	1	8	39	44	تقوم المراجعة الداخلية من خلال إدارة المخاطر بتقييم عمليات التشغيلية بالمصرف
	%1.1	%8.7	%42.4	%47.8	
0	1	13	30	48	تساعد إدارة المخاطر المراجعة الداخلية على اكتشاف المخاطر المصرفية التي يتعرض لها المصرف
	%1.1	%14.1	%32.6	%52.2	
0	2	10	36	44	تقوم المراجعة الداخلية بواسطة إدارة المخاطر بالتحديث المستمر لسجل المخاطر المصرفية بصفة دورية
	%2.2	%10.9	%39.1	%47.8	
	2	21	27	42	تساعد إدارة المخاطر المصرف في اختيار الاستراتيجية المناسبة للاستجابة للمخاطر المصرفية
	%2.2	%22.8	%29.3	%45.7	

المصدر: اعداد الباحثان (من بيانات الدراسة -2023م)

تلاحظ من خلال اجابات المبحوثين على العبارة الاولى أن نسبة (65.2%) من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ما ورد في هذه العبارة، بينما نسبة (30.4%) يوافقون، بينما نسبة (4.5%) فقط افراد عينة الدراسة محايدون، مما يدل ذلك على أن غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء في هذه العبارة. اما العبارة الثانية تلاحظ أن نسبة (47.8%) من افراد عينة الدراسة اجابتهم (وافق بشدة)، بينما نسبة (42.4%) اجابوا بموافق، بينما بلغت نسبة إجابات المحايدين نسبة (8.7%) وأن واحد فقط من المبحوثين كانت إجابته (لا اوافق بشدة)، مما يدل ذلك على أن غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء في هذه العبارة. كما تلاحظ في العبارة الثالثة أن نسبة (52.2%) افراد عينة الدراسة اجابتهم (وافق بشدة) بينما نسبة (32.6%) اجابتهم (وافق)، بينما نسبة (14.1%) محايدون في آراءهم وأن واحد فقط من المبحوثين كانت إجابتهم (لا اوافق)، مما يدل ذلك على أن غالبية المبحوثين يوافقون على أن إدارة المخاطر تساعد المراجعة الداخلية على اكتشاف المخاطر المصرفية التي يتعرض لها المصرف. اما العبارة الرابعة تلاحظ فيها أن نسبة (47.8%) من افراد عينة الدراسة اجابوا (وافق بشدة) بينما الذين اجابوا (وافق) بنسبة (39.1%) والمحايدون بلغت نسبتهم (10.9%) وأن نسبة (2.2%) لا يوافقون، مما يدل ذلك على أن غالبية المبحوثين يوافقون على أن المراجعة الداخلية تقوم بواسطة إدارة المخاطر بالتحديث المستمر لسجل المخاطر المصرفية بصفة دورية. كما تبين من خلال العبارة الخامسة أن بنسبة (45.7%) من افراد عينة الدراسة اجابوا (وافق بشدة) بينما الذين اجابوا (وافق) بنسبة (29.3%) وأن الذين كانت اجابتهم (محايدة) بنسبة (22.8%)، ما يدل ذلك على أن غالبية المبحوثين يوافقون على أن إدارة المخاطر تساعد المصرف في اختيار الاستراتيجية المناسبة للاستجابة للمخاطر المصرفية.

5. مناقشة نتائج الإحصاء الوصفي (الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة T) المحسوبة ودرجة المعنوية لعبارات الفرضية الثالثة: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر كاتجاه من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر الائتمان المصرفي.

جدول (10): الاحصاء الوصفي لعبارات الفرضية الثالثة

العبارة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
تساعد إدارة المخاطر المراجعة الداخلية على استخدام أساليب الإنذار المبكر في الكشف عن المخاطر المصرفية	.573	4.61	48.256	91	0.000	أوافق بشدة
تقوم المراجعة الداخلية من خلال إدارة المخاطر بتقييم عمليات التشغيلية بالمصرف	.691	4.37	36.325	91	0.000	أوافق بشدة
تساعد إدارة المخاطر المراجعة الداخلية على اكتشاف المخاطر المصرفية التي يتعرض لها المصرف	.764	4.36	41.022	91	0.000	أوافق بشدة
تقوم المراجعة الداخلية بواسطة إدارة المخاطر بالتحديث المستمر لسجل المخاطر المصرفية بصفة دورية	.758	4.33	46.843	91	0.000	أوافق بشدة
تساعد إدارة المخاطر المصرف في اختيار الاستراتيجية المناسبة للاستجابة للمخاطر المصرفية	.864	4.18	46.730	91	0.000	أوافق

المصدر: اعداد الباحثان (من بيانات الدراسة الميدانية 2022)

من الجدول اعلاه نلاحظ بأن كل القيم الاحتمالية اقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية في توزيع استجابات افراد

العينة على خيارات الاجابة المختلفة (وافق بشدة، وافق، محايد، لا اوافق، لا اوافق بشدة)، أي أن اجابات العينة تتحيز لعبارة دون غيرها، وبالرجوع للأواسط الحسابية نجد أن أعلى درجة موافقة كأنت للعبارة القائلة (تساعد إدارة المخاطر المراجعة الداخلية على استخدام أساليب الإنذار المبكر في الكشف عن مخاطر الائتمان المصرفي) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.61) كان عالٍ جداً أعلى من وزن اوافق بشدة حسب مقياس لكارث الخماسي (4.20)، كما تلاحظ أن جميع الأواسط الحسابية تقع في المدى ما بين (4.20 الى 5) وهو المحدد سلفاً بالرأي (أوافق بشدة)، أي أن الاتجاه العام لآراء المبحوثين عن هذه العبارات كأن الموافقة بشدة. وأن أقل درجة موافق كأنت للعبارة القائلة (تساعد إدارة المخاطر المصرف في اختيار الاستراتيجية المناسبة للاستجابة للمخاطر المصرفية) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.18) وهو يقع في المدى (من 3.40 الى 4.19) وهو المحدد سلفاً بالرأي (أوافق) مما يدل ذلك على أن الاتجاه العام لآراء المبحوثين في الاتجاه والموافقة على ما ورد بهذه العبارة.

جدول (11): الاتجاه العام لمتوسط الفرضية الثالثة

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
4.37	.73	43.85	91	0.000	أوافق بشدة

المصدر: اعداد الباحثان (من بيانات الدراسة الميدانية - 2023م)

تلاحظ من خلال الجدول (11) أن الوسط الحسابي لعبارات الفرضية مجتمعة كأن عالٍ جداً بلغ (4.37) وهو المحدد سلفاً بالرأي (أوافق بشدة)، وأن الانحراف المعياري لجميع عبارات الفرضية أقل من الواحد الصحيح، وعليه يمكن تأكيد الحكم

على (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر كاتجاه من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر الائتمان المصرفي).

ثالثاً: اختبارات الفرضيات:

1. اختبار الفرضية الاولى: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الاستشاري كاتجاه من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر الائتمان المصرفي).

جدول (12): الارتباط بين الدور الاستشاري وتخفيض مخاطر الائتمان المصرفي

المتغير	قيمة معامل ارتباط بيرسون	الدلالة المعنوية	نوع العلاقة
الدور الاستشاري	0.0565	0.000	طردية
تخفيض مخاطر الائتمان المصرفي			

*مستوى المعنوية 0.01

المصدر: اعداد الباحثان (من بيانات الدراسة الميدانية - 2023م)

تلاحظ للباحثان من الجدول (12) أن قيمة معامل ارتباط بيرسون للمتغيرين (الدور الاستشاري وتخفيض مخاطر الائتمان المصرفي) يلاحظ أن قيمة معامل الارتباط قد بلغت (0.0565)، وبالنظر لمستوى المعنوية فنجد أن القيمة (0.000) اقل

من مستوى المعنوية (0.01) مما يدل ذلك وجود علاقة دالة إحصائية لقيمة معامل الارتباط بين المتغيرين، وبالنظر لإشارة معامل الارتباط الموجبة فأنها تدل على أن العلاقة طردية بين المتغيرين، وعليه يمكن اثبات الفرضية القائلة (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الدور الاستشاري كاتجاه من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وتخفيض المخاطر المصرفية).

2. إختبار الفرضية الثانية: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحوكمي كاتجاه من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر الائتمان المصرفي).

جدول (13): الارتباط بين الدور الحوكمي وتخفيض مخاطر الائتمان المصرفي

المتغير	قيمة معامل ارتباط بيرسون	الدلالة المعنوية	نوع العلاقة
الدور الحوكمي	0.587	0.005	طردية
تخفيض مخاطر الائتمان المصرفي			

*مستوى المعنوية 0.01

المصدر: اعداد الباحثان (من بيانات الدراسة الميدانية - 2023م)

تلاحظ من الجدول (13) أن قيمة معامل ارتباط بيرسون للمتغيرين (الدور الحوكمي وتخفيض مخاطر الائتمان المصرفي) أن قيمة معامل الارتباط قد بلغت (0.587) وبالنظر لمستوى المعنوية نجد هذه القيمة (0.005) اقل من مستوى المعنوية (0.01) مما يدل على الدلالة الاحصائية لقيمة معامل الارتباط بين المتغيرين ، وبالنظر لإشارة معامل الارتباط الموجبة فأنها تدل على أن العلاقة طردية

بين المتغيرين ، وعليه يمكن اثبات الفرضية القائلة (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الدور الحوكمي كاتجاه من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر الائتمان المصرفي).

3. اختبار الفرضية الثالثة: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر كاتجاه من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر الائتمان المصرفي).

جدول (14): الارتباط بين إدارة المخاطر وتخفيض مخاطر الائتمان المصرفي

المتغير	قيمة معامل ارتباط بيرسون	الدلالة المعنوية	نوع العلاقة
إدارة المخاطر	0.701	0.001	طردية
تخفيض مخاطر الائتمان المصرفي			

*مستوى المعنوية 0.01

المصدر: اعداد الباحثان (من بيانات الدراسة الميدانية - 2023م)

تلاحظ من خلال الجدول (14) أن قيمة معامل ارتباط بيرسون للمتغيرين (إدارة المخاطر وتخفيض مخاطر الائتمان المصرفي) بأن قيمة معامل الارتباط قد بلغت 0.701 وبالنظر لمستوى المعنوية نجد بأن هذه القيمة (0.001) اقل من مستوى المعنوية (0.01)، مما يدل على الدلالة الإحصائية لقيمة معامل الارتباط بين المتغيرين ، وبالنظر لاشارة معامل الارتباط الموجبة فأنها تدل على أن العلاقة طردية بين المتغيرين، وعليه يمكن اثبات الفرضية القائلة: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية

طردية بين إدارة المخاطر كاتجاه من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر التمويل المصرفي)

الخاتمة: تشتمل على:

أولاً: النتائج: توصل الباحثان لمجموعة من النتائج التي تثبت صحة الفرضيات تتمثل في:

1. تساعد إدارة المخاطر المراجعة الداخلية على استخدام أساليب الإنذار المبكر في الكشف عن مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف السودانية.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف السودانية.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين إدارة المخاطر للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف السودانية.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر للمراجعة الداخلية وتخفيض مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف السودانية.
5. تساهم المراجعة الداخلية من خلال الدور الحوكمي في اكتشاف القصور في تطبيق إجراءات مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف السودانية.
6. يساعد الدور الاستشاري للمراجعة الداخلية الإدارة العليا بالمصرف على تحليل التقارير الخاصة بمخاطر الائتمان المصرفي.

ثانياً: التوصيات: في ضوء نتائج الدراسة، يوصي الباحثان بالآتي:

1. الاهتمام بإدارة المخاطر في القطاع المصرفي السوداني وتفعيل دورها من خلال التدريب والتطوير المستمر لأعضائها.

2. ضرورة دراسة أسباب المخاطر المصرفية وتصنيفها والعمل على تحديد العوامل التي تسببها بصورة دقيقة.
3. ضرورة اكتشاف القصور في تطبيق إجراءات منح الائتمان المصرفي في المصرفي السوداني بصورة مبكرة.
4. ضرورة الاهتمام بتطبيق حوكمة القطاع المصرفي بصورة كاملة لتقادي لتقليل عوامل مخاطر منح الائتمان المصرفي.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. أحمد حسن قوره، "الائتمان"، سلسلة المنتدى الاقتصادي، (اللقاء السابع والثامن: الائتمان المصرفي والقروض المصرفية الأزمة والحل: القاهرة، 2002م).
2. اسحق محمد عمر، "المحاسبة عن استهلاك الموارد متغيراً وسيطاً في العلاقة بين تخصيص تكاليف الجودة والميزة التنافسية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، (الخرطوم، 2021م).
3. أشرف محمد إبراهيم منصور، "نموذج مقترح لمراجعة إدارة المخاطر دراسة نظرية ميدانية، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة"، (القاهرة : 2005م).
4. الوليد الطيب إبراهيم محمد، "الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في زيادة كفاءة نظام الرقابة الداخلية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين، 2017م.

5. جبار محمد، بزارية محمد، إدارة مخاطر الائتمان وآثارها على الربحية في المصارف الاسلامية: دراسة حالة المصارف الاسلامية العاملة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مجلد رقم (14)، العدد رقم (2)، 2023م.
6. جيهان طه خليل، "تقييم دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر"، مجلة الشروق للعلوم، العدد 2، 2008م.
7. حنان جابي حسن، "التكامل بين مدخل القيمة المضافة ومدخل التقييم المتوازن للأداء لتعزيز الدور الاستراتيجي للمراجعة الداخلية في تحسين عملية إدارة مخاطر أعمال المنشآت" - دراسة ميدانية على قطاع الإسمنت في جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، العدد 1، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، (مصر، 2012م).
8. ضياء حامد الدباغ، ورافعة إبراهيم الحمداني، "أثر المتعاملين في مخاطر وربحية منظمات الأعمال - بحث تحليلي - لعينة من المصارف العراقية، (تنمية الرافدين - العراق، المجلد 30، العدد 91، 2008م).
9. الطيب المجتبى البلولة محمد، "دور الأنشطة المعاصرة للمراجعة الداخلية في الإفصاح الاختياري عن المسؤولية الاجتماعية لدعم الميزة التنافسية" دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية، (الخرطوم : رسالة دكتوراه في المحاسبة , غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية التجارة) ، 2019م.
10. عبد الرحمن البكري منصور، "أثر الأنشطة الاقتصادية وصيغ التمويل على مخاطر الديون المتعثرة بالمصارف السودانية"، (الخرطوم: جامعة النيلين، مجلة دراسات حوض النيل، المجلد 6، العدد 12، 2010م).

11. عبد المجيد محمد أحمد بخيت، "دور الخدمات التوكيدية والاستشارية للمراجعة الداخلية في دعم استراتيجية التحول الرقمي بالمصارف: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية"، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، السعودية، 2025م.
12. عماد الدين الصافي محمد الصافي، "دور جودة المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المالية، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، المجلد (4) العدد (3)، 2023م.
13. عماد الدين عوض عبدالله فقيري، "الأنشطة المعاصرة للمراجعة الداخلية ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي لترشيد القرارات وضمان الاستمرارية" دراسة ميدانية على ديوان المراجعة القومي، (الخرطوم : رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة ، جامعة النيلين ، كلية التجارة) ، 2018م.
14. فريد راغب النجار، "إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة - مخاطر المصارف في القرن الحادي والعشرون"، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2000م).
15. كرار عمر كرار عبد القادر، "المراجعة الداخلية واثرها على تحقيق القيمة المضافة للمنشأة"، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة ام درمان الإسلامية ، الخرطوم، (السودان، 2016م).
16. محمد عبد الحافظ عبد العال، "استراتيجيات تفعيل ضوابط الرقابة في ظل مدخل المراجعة على أساس المخاطر"، (مصر: جامعة المنصورة، كلية التجارة والدراسات التجارية، مجلة علمية محكمة، العدد 2 ، 2005م).
17. معطي الله خير الدين ، وطرابلسي سليم ، " دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وانعكاساتها على حوكمة الشركات"، دراسة ميدانية ، مجلة الاقتصاد

- والعلوم الإدارية ، المجلد 2 ، العدد 17، كلية التجارة ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، الخرطوم ،(السودان، 2016م).
18. موسى الريح محمد النور الريح، "الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تفعيل إدارة المخاطر"، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين 2019م.
19. ميساء منير ملحم، مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية: دراسة حالة البنك العربي الإسلامي الدولي"، (عمان: جامعة الزرقاء الخاصة، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد14، العدد1، 2014م).
20. نشوى شاكِر على رجب، "قياس وتحليل فجوة الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السوق مع التطبيق على بعض البنوك في مصر"، (القاهرة: جامعة عين شمس، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد14، العدد2، ديسمبر 2010م).
21. هيثم احمد حسين عبد المنعم ، " أسس تفعيل دور المراجعة الداخلية كنشاط استشاري في المنشآت المصرية" ، مجلة التجارة والتمويل ، المجلد 2 ، العدد 2، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، بني سويف، (مصر، 2010م).
22. وائل شوقي علي احمد عبد الواحد ، " اثر جودة المراجعة الداخلية على مستوى الإفصاح المحاسبي الإلكتروني" -دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة الكفر ، القاهرة ، (مصر، 2018م).
23. وجدان احمد الطيب محمد، "الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين، 2017م

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Omolaye KE and Jacob RB, " The Role of Internal Auditing In Enhancing Good Corporate Governance Practice in an Organization" International Journal of Accounting Research , Vol 6 , No (1): 2018.
2. Lee, Pae, , & Park , “The important role of corporate social responsibility capabilities in improving sustainable competitive advantage”, Social Responsibility Journal, Vol 12 , No (4).